Journal of Educational and Psychological Sciences
Volume (4), Issue (29): 30 Aug 2020
P: 84 - 110
ISSN: 2522-3399
مجلة العلوم التربوية والنفسية
المجلد (4)، العدد (29): 30 أغسطس 2020 م
ص: 84 - 110

A suggested scenario to reduce the high divorce rates in Al- Jouf region in view of the role of some social institutions

Naeima Omar Aldraan
Amaal Mohamed AbdelMawla
Randa Hammoud Al- Awfi
Al- Jouf University || KSA

Abstract: The study aimed to build a proposed perception to reduce the high rates of divorce in the Al- Jouf region in view of the role of some social institution as, and using the survey and documentary descriptive approach, through the application and two questionnaires were prepared (the first is directed to divorced and divorced women, and the second is directed to community members), and the interviews were used to get acquainted with the opinions of officials in both: Personality, 2- Al- Jouf University, 3- The Family Development Association, and the study concluded that the reasons for divorce are [socio- cognitive] reasons, the most important of which are: the interference of others in the family life of the couple, such as (family, relatives, and friends) With an average approval of 2.54 out of 3 , The weak educational and cultural role of institutions Different society (family, school, c Spangle, family associations) in the rehabilitation of young people for marriage An average of 2.53 out of 3, Also, coordination and cooperation between social institutions in the region to reduce the high rates of divorce in the region was weak coordination, and the research has resulted in a proposed vision to limit the high divorce rates in the Al- Jouf region. Its security and stability, In it the university plays the main role in coordinating and raising awareness of knowledge and social issues such as: women's rights- children's rights- providing family, psychological and legal counseling to university employees and members of society

Keywords: divorce- community service- university- social institutions.

تصور مقترح للحد من ارتفاع معدلات الطلاق في منطقة الجوف في ضوء دور بعض المؤسسات الاجتماعية

نعيمة عمر الدرعان
آمال محمد عبد المولى
رندا حمود العوفي
جامعة الجوف || المملكة العربية السعودية

الملخص: هدفت الدراسة لبناء تصور مقترح للحد من ارتفاع معدلات الطلاق في منطقة الجوف في ضوء دور بعض المؤسسات الاجتماعية باستخدام المنهج الوصفي المسحي والوثائقي، من خلال تطبيق استبانتين: (الأولى موجهة للمطلقين والمطلقات، والثانية موجهة لأفراد المجتمع)، كما اسُتخدمت المقابلات للتعرف على آراء المسؤولين في كلاً من: 1- محكمة الأحوال الشخصية، 2- جامعة الجوف، 3- جمعية التنمية الأسرية، وتوصلت الدراسة إلى أن أسباب الطلاق أسباب [اجتماعية– معرفية] ومن أهمها: تدخل الآخرين في الحياة الأسرية للزوجين، مثل (الأهل، والأقارب، والأصدقاء بمتوسط موافقة 2.54 من 3)..ضعف الدور التربوي والثقافي لمؤسسات

المجتمع المختلفة (الأسرة، المدرسة، الجامعة، الجمعيات الأسرية) في تأهيل الشباب للزواج بمتوسط 2.53 من 3، كما أن التنسيق والتعاون بين المؤسسات الاجتماعية في المنطقة للحد من ارتفاع معدلات الطلاق في المنطقة كان تنسيقا ضعيفا، وقد نتج عن البحث تصور مقترح للحد من ارتفاع معدلات الطلاق في منطقة الجوف تستند فلسفته على أساس النظرية الوظيفية البنائية القائمة على ضرورة تكامل أدوار مؤسسات المجتمع المختلفة لتحقيق أمنه واستقراره، تضطلع فيه الجامعة بالدور الرئيس في التنسيق والتوعية بالموضوعات المعرفية والاجتماعية مثل: حقوق المرأة – حقوق الطفل- تقديم الاستشارات الأسرية والنفسية والقانونية لمنسوبي الجامعة وأفراد المجتمع.

الكلمات المفتاحية: الطلاق – خدمة المجتمع – الجامعة – المؤسسات الاجتماعية.

المقدمة:

نال تنظيم العلاقة بين الرجل والمرأة وتكوين الأسرة اهتمام المفكرين منذ زمن بعيد، لذلك حددت كل الشرائع والقوانين والأخلاق فصولاً واسعة لتنظيم هذه العلاقة وضمان وجودها واستمرارها(الأمين، 2011: 56)، حيث يرتبط استقرار الأسرة – وهي اللبنة الأساسية لبناء المجتمع- باستقرار هذه العلاقة، لتصبح المدرسة التي يتحول فيها الفرد من كائن بيولوجي إلى كائن اجتماعي يتلقى ثقافة المجتمع لتتحول إلى نسق سلوكي معرفي لدى الفرد (محمد، 2014: 1).

وعلى صعيد مواكبة الدول لمتغيرات لقرن الجديد وتطوير استراتيجيتها وخططها التنموية لتحقيق الأهداف المأمولة ومواجهة التحديات المتوقعة، يأتي الاهتمام بالأسرة على قائمة الأولويات لما لها من تأثير مباشر في شتى مجالات الحياة الاجتماعية والثقافية والاقتصادية وغيرها فقد أتت رؤية المملكة العربية السعودية 2030 لتدعم هذه الاهتمام بشكل مباشر ومحدد، فتحت شعار "مجتمع حيوي، اقتصاد مزهر، وطن طموح " جاء عن دور الأسرة: " الأسرة هي نواة المجتمع، حيث أنها تمثل الحاضنة الأولى للأبناء والراعي الرئيس لاحتياجاتهم، والحامي للمجتمع من التفكك، لذلك سنواصل تطوير منظومة الخدمات الاجتماعية لتكون أكثر كفاءة وتمكينا وعدالة " كما جاء في الأهداف: الارتقاء بمؤشر رأس المال الاجتماعي من المرتبة26 إلى المرتبة 10. (وثيقة رؤية المملكة 2030)، وفي هذا الإطار يصطدم التوجه التنموي المرتبط بالأسرة بمشكلة التفكك الأسري – والطلاق على وجه الخصوص- وما يترتب عليها من ارتفاع معدلات البطالة والفق، والانحرافات السلوكية للأبناء وأثر ذلك على أمن المجتمع مما يزيد من الأعباء التي تتحملها الدولة لحل هذه المشكلات (الشقيرات وآخرون، 2016: 349) ومن هذا المنطلق تأتي هذه الدراسة دعما لأهمية استقرار الأسرة السعودية من خلال العمل على الحد من ارتفاع معدلات الطلاق التي تؤكد كثير من الدراسات تزايدها المطرد في المجتمعات العربية والمجتمع السعودي تحديدا.

مشكلة الدراسة:

بالرغم من أن مشكلة الطلاق في المجتمع السعودي حظيت بالبحث من قبل مؤسسات حكومية مختلفة وباحثين من مختلف التخصصات إلا ان الإحصائيات تدل على ارتفاع معدلاتها المستمرة، فعلى سبيل المثال أعلنت وزارة التخطيط في المملكة العربية السعودية منذ العام 2003م – من خلال دراسة أجرتها على المجتمع السعودي- أن نسبة الطلاق ارتفعت عن الأعوام السابقة بنسبة 20%. وأوضحت الدراسة أنه يتم طلاق 33 امرأة يومياً، وفي مدينة الرياض وحدها وصل عدد المطلقات إلى 3000 امرأة، وحتى عام 2010م الذي كشفت فيه وزارة العدل السعودية بأن حالات الطلاق ارتفعت في السعودية بشكل كبير، حيث بلغت حصيلة حالات الطلاق الواردة إلى محاكم السعودية في ذلك العام 9233 حالة مقابل 707 حالات زواج في الفترة نفسها، بمعدل 25 حالة طلاق مقابل كل حالة زواج واحدة يومياً، وصولا للعام 2014م إذ كشفت وزارة العمل والتنمية الاجتماعية عن إحصائية توضح أن نسبة

60% من حالات الطلاق تحدث في السنة الأولى من الزواج بسبب ضعف الثقافة الزوجية (المقرن، 2014. "ظاهرة الطلاق" في المجتمع السعودي https:// www.alwatan.com.sa/ article/ 23637/)، وجاء عن وزارة العدل "ازدادت حالات الطلاق خلال العام 2014م بأكثر من 8371 حالة عن العام السابق له " (الموقع الرسمي لوزارة العدل)، وعلى المستوى العربي احتلت السعودية المركز السادس بين الدول العربية في نسبة الطلاق حسب دراسة نشرتها صحيفة الديلي تلغراف البريطانية (صحيفة سبق، 2016. السعودية السادسة عربيا في معدل الطلاق /org %D8%A5%D9%86%D9%81%D9%88%D8%AC%D8%B1%D8%A7%D9%).

وفي هذا الإطار بحثت كثير من الدراسات في أسباب هذه الظاهرة، والآثار السلبية الاجتماعية والاقتصادية والتربوية المترتبة عليها في عدد من مدن المملكة، مثل دراسة (العمري، 2009) على المجتمع السعودي، ودراسة (الشيعاني، 2015) على منطقة مكة المكرمة، ودراسة جمعية أسرتي في المدينة المنورة، ودراسة (الشقيرات وآخرون، 2016) على منطقة الجوف، إلا أن كل هذه الدراسات رصدت الأسباب ووضعت الحلول النظرية الموجهة للأفراد دون التركيز على دور الوعي المجتمعي والمؤسسات المدنية في مواجهة هذه المشكلة مما يُبقي على حلولها في دائرة التنظير دون التطبيق، ويؤكد ذلك (الشيعاني، 2015: 2) بقوله: " على الرغم من ارتفاع معدلات الطلاق في المملكة إلا أن الجهات المختصة لم تتخذ التدابير اللازمة للحد من استفحالها حتى الآن، ومراكز الإصلاح الاجتماعي رغم اعتمادها وإسنادها بالكوادر لم تؤدِ إلى الحد من ارتفاع هذه المعدلات بسبب غياب الدور الرسمي في وضع الآليات المناسبة لعلاج هذه الظاهرة".

وبناء عليه تأتي هذه الدراسة لتتجاوز البحث عن أسباب الطلاق وآثاره وصولا لسد الفجوة المعرفية والتطبيقية حول هذا الموضوع من خلال البحث في دور بعض المؤسسات الاجتماعية للحد من هذه المشكلة عبر تصور مقترح يحدد الأدوار والآليات التطبيقية المناسبة لكل مؤسسة مثل (الجامعة) باعتبارها المؤسسة الحكومية الأبرز في تناول قضايا المجتمع في كل منطقة، إذ تأتي خدمة المجتمع كوظيفة ثالثة من وظائف الجامعة بغية إحداث تغيرات سلوكية وتنموية في البيئة المحيطة بالجامعة، كما تعد مسلّمة (الجامعة جزء لا يتجزأ من المجتمع) من المسلمات التي تؤسس عليها الجامعة في كل مكان بما يبرر وجودها، فليس أخطر على مكانة الجامعة من أن تنفصل عن قضايا مجتمعها، وحول هذا الدور حددت وزارة التعليم مؤشرات المشاركة المجتمعية للجامعات وجاء من ضمنها:

1- وجود خطة عمل للجامعة للمشاركة الاجتماعية.
2- عدد المبادرات البحثية ذات الأثر المباشر على المجتمع.(وزارة التعليم، وكالة الوزارة للتخطيط والمعلومات" الوظيفة الثالثة للجامعات"، 2014: 17)كما يتقاطع هذا الدور للجامعات مع رؤية المملكة 2030 التي جاء فيها" سنرسخ القيم الإيجابية في شخصيات أبنائنا عن طريق تطوير المنظومة التعليمية بجميع مكوناتها"(وثيقة رؤية المملكة 2030).

أما عن دور المحاكم في الحد من ظاهرة الطلاق فقد اقتصر على إنشاء مكاتب الصلح منذ العام 1426هـ بقرار من معالي وزير العدل بتاريخ 11/ 2/ 1426هـ ورقم (1179)، وتشير بعض الدراسات مثل دراسة (الشيعاني، 2015: 3) إلى أنه بالرغم من أثرها الإيجابي إلا أنها تعاني من ضعف الإمكانيات وقلة العاملين المتخصصين فيها.. ويضيف " إن ضعف خبرة بعض القضاة في مجال الإصلاح والتوفيق الأسري سبب هام في فشل جهود الوساطة والإصلاح، لذلك لا بد من تدريب وتأهيل القضاة في هذا المجال بالاستعانة بالمختصين "، أما عن دور وزارة العمل والتنمية الاجتماعية- في إطار هذا الموضوع- فيرجع إلى وكالة الوزارة للرعاية الاجتماعية المعنية بتقديم أنشطة متعددة تخدم عددا من الفئات المستحقة مثل الأيتام والأرامل والمطلقات والأحداث وغيرهم، وبالرجوع لتفاصيل تلك الأنشطة- حسب موقع الوزارة- وُجد أن برنامج الإرشاد الأسري هو البرنامج الوحيد المعني (بحل المشكلات الأسرية

المختلفة ومنها الخلافات الزوجية والطلاق) لكنه يقتصر على الاستشارات الهاتفية! جاء في الموقع " وانطلاقاً من حرص وزارة العمل والتنمية الاجتماعية على تفعيل إسهاماتها الاجتماعية الوقائية والإرشادية تم إنشاء مركز الإرشاد الأسري للتعامل المهني والعلمي مع المشكلات التي يواجهها بعض أفراد المجتمع السعودي وتقديم الإرشادات المناسبة لهم عن طريق مركز الارشاد الأسري بالرياض على الهاتف المجاني "

وبناء على كل هذه المعطيات تتضح مشكلة الدراسة في النقطتين الرئيستين:

1- ارتفاع معدلات الطلاق في المجتمع السعودي حسب الإحصائيات المذكورة.
2- ضعف دور المؤسسات الاجتماعية المعنية بالوقاية وعلاج هذه الظاهرة، وضعف التنسيق فيما بينها أيضا.

لذلك تتبلور مشكلة الدراسة في السؤال التالي:

ما التصور المقترح لدور بعض المؤسسات الاجتماعية في منطقة الجوف في الحد من ارتفاع معدلات الطلاق في المنطقة؟

أسئلة الدراسة:

السؤال الرئيس: ما التصور المقترح لدور بعض المؤسسات الاجتماعية في منطقة الجوف في الحد من ارتفاع معدلات الطلاق في المنطقة؟ ويتفرع منه الأسئلة التالية:

1- ما هي أسباب الطلاق في منطقة الجوف؟
2- ما دور إعلام المنطقة في الحد من ارتفاع معدلات الطلاق؟
3- ما دور جمعية التنمية الأسرية في الحد من ارتفاع معدلات الطلاق في منطقة الجوف؟
4- ما دور جامعة الجوف في الحد من ارتفاع معدلات الطلاق في منطقة الجوف؟
5- ما دور محكمة الأحوال الشخصية في الحد من ارتفاع معدلات الطلاق في منطقة الجوف؟

أهداف الدراسة:

يتمثل الهدف الرئيس في بناء تصور مقترح لدور بعض المؤسسات الاجتماعية في الحد من ارتفاع معدلات الطلاق في منطقة الجوف. من خلال تحقيق الأهداف التالية:

1- تحديد أهم أسباب الطلاق في منطقة الجوف.
2- الكشف عن دور إعلام المنطقة في الحد من ارتفاع معدلات الطلاق
3- تحديد دور جمعية التنمية الأسرية في الحد من ارتفاع معدلات الطلاق في المنطقة.
4- الوقوف على دور جامعة الجوف في الحد من ارتفاع معدلات الطلاق في المنطقة.
5- الوقوف على واقع دور محكمة الأحوال الشخصية في الحد من ارتفاع معدلات الطلاق في المنطقة.

أهمية الدراسة:

أولا – الأهمية النظرية:

1- تنبع أهمية هذه الدراسة – ابتداءً – من أهمية موضوع الطلاق وأثره على استقرار المجتمع أمنياً واقتصادياً وتعليماً وثقافياً.
2- تعد هذه الدراسة من الدراسات الرافدة لرؤية المملكة 2030 التي أولت عنايةً لتنمية المجتمع من خلال الارتقاء بمؤشر رأس المال البشري.

3- تعد هذه الدراسة إضافةً نظرية للمهتمين بالشأن الاجتماعي والتربوي في المنطقة؛ في ظل نقص الدراسات حول موضوع الطلاق، إذ لم تتوصل الباحثات إلا لدراسة واحدة حول المنطقة وهي دراسة (الشقيرات وآخرون، 2016) وقد جاءت شرعية في مجمل إطارها النظري، ولم تتناول البعد المؤسسي للمشكلة في اقتراحها للحلول.

ثانيا – الأهمية التطبيقية:

تظهر الأهمية التطبيقية للدراسة من خلال تطبيق التصور المقترح الذي يمكن أن يحقق:

1. التنسيق المأمول بين المؤسسات الاجتماعية في المنطقة للحد من ارتفاع معدلات الطلاق بشكلٍ خاص، وللتعاون المستقبلي بين تلك المؤسسات بشكلٍ عام.
2. تعزيز الجانب الوقائي للحد من ارتفاع معدلات الطلاق من خلال تأهيل شباب المنطقة من الجنسين لمرحلة الزواج وزيادة وعيهم بمتطلبات هذه المرحلة معرفيا، وشرعياً وقانونياً.

حدود الدراسة:

1- الحد الموضوعي: تصور مقترح لدور المؤسسات الاجتماعية للحد من الطلاق

2- الحد البشري: طبقت هذه الدراسة على عينة من كل من: أفراد مجتمع الجوف، المسؤولين في كل من (جامعة الجوف، جمعية التنمية الأسرية، محكمة الأحوال الشخصية)

3- الحد المكاني: تم إجراء هذه الدراسة على مجتمع منطقة الجوف.

4- الحد الزماني: تم أجراء هذه الدراسة في عام 1438هـ- 2017م

مصطلحات الدراسة:

1- الطلاق: يتبنى فريق البحث تعريف (الخطيب، 2009: 156) كتعريف اجرائي للطلاق، والمقصود به: حل عقد النكاح سواء بقول أو فعل مخصص لذلك.

2- المؤسسات الاجتماعية: تعرف المؤسسة الاجتماعية بأنها: تلك التنظيمات الاجتماعية التي أوجدها المجتمع وأناط بها مسؤولية تقديم الخدمات الاجتماعية المختلفة لأفراده. (اليوسف، 2008: 21)

وتتحدد المؤسسات الاجتماعية في هذه الدراسة بالمؤسسات التالية:

أ- المحكمة: هي المكان المعد والمخصص لجلوس القاضي للنظر في القضية والفصل فيها (الرشود، 2010: 11)، وتتحدد إجرائيا في هذه الدراسة بمحاكم الأحوال الشخصية التي تعني: مصطلح قانوني جديد في النظام السعودي ويقصد به النظر في جميع المسائل المتعلقة بالحقوق بين أفراد الأسرة والمسائل المتعلقة بالأشخاص وأهليتهم وما شابه ذلك. (الرشود، 2010: 13)

ب- الجامعة: ويقصد بها المؤسسة التربوية العلمية المنظمة التي تقع على قمة السلم التعليمي في المجتمع، وتقوم بإعداد الفرد مهنياً بالإضافة إلى قيامها بالأبحاث العلمية التي تخدم خطط التنمية الشاملة وإعداد الباحثين لخدمة النسبة العامة عن طريق الخدمة العامة (مؤتمر وزراء المسئولين في التعليم العالي في الوطن العربي، 1983: 10).

- وتعرف الجامعة إجرائيا في هذه الدراسة بجامعة الجوف بوصفها أهم مؤسسة علمية اجتماعية في المنطقة.

ج- الإعلام: هو: " الإعلام هو نقل المعلومات والمعارف، والثقافات الفكرية والسلوكية، بطريقة معينة، عبر أدوات ووسائل الإعلام والنشر بقصد التأثير.(الشميمري، 2010: 52) ويحدد إجرائيا بأنه: أهم المنابر الإعلامية في

منطقة الجوف وهما: إخبارية الجوف الإلكترونية، وصحيفة الجوف الإلكترونية حسب عدد المتابعين لهذين الحسابين.

د- جمعية التنمية الأسرية: هي جمعية تابعة لوزارة العمل والتنمية الاجتماعية في منطقة الجوف، تقدم خدمات التدريب والرعاية لتحقيق مبدأ التكافل الاجتماعي بين أبناء المنطقة، مع ملاحظة أن الدراسة تطبق على جمعية تواد الأسرية في منطقة الجوف.

2. الإطار النظري والدراسات السابقة

أولاً- الإطار النظري:

1- دور الجامعة في خدمة المجتمع(الأسرة والطلاق نموذجاً):

تتفق أدبيات التعليم العالي على أن للجامعة في كل مكان ثلاث وظائف رئيسة، هي: التدريس، والبحث العلمي، وخدمة المجتمع، وفي حين تبدو إجراءات ومقاييس الوظيفتين الأوليين واضحة ومحددة، يشوب الوظيفة الثالثة غموض مفهومها أحيانا والاختلاف على إجراءاتها أحيانا أخرى، وفي حدود عنوان هذه الدراسة الذي يتحدد بقضية الطلاق من جهة ودور المؤسسات الاجتماعية من جهة أخرى، كان لابد من توضيح مفهوم الجامعة في إطار خدمة المجتمع، ابتداء بعرض الآراء التي تمثل اختلاف بعض المختصين حول سؤال: هل الجامعة مؤسسة اجتماعية؟ تتحدد إجابة هذا السؤال بعرض اتجاهين بارزين حول موقع الجامعة من المجتمع هما:

1. الجامعة مؤسسة علمية معرفية بحتة، هدفها العلم بحد ذاته بغض النظر عن وظائفه وتطبيقاته العملية، فهي مكان الدراسة والبحث العلمي فقط. (نوفل، 1992: 57)
2. الجامعة مؤسسة اجتماعية، توظف الدراسة والبحث العلمي لمعالجة المشكلات الاجتماعية، وهو الاتجاه الذي يتبنى مفهوم الجامعة في خدمة الجامعة ويزداد قوة وانتشارا في الدول النامية والمتقدمة على حد سواء (الزكي، 2007: 171).

وتتبنى هذه الدراسة الاتجاه الأخير الذي يرى في الجامعة مؤسسة أنشاها المجتمع لخدمة أفراده وأهدافه، لذلك جاءت كأهم مؤسسة اجتماعية طبقت عليها أدوات الدراسة إيمانا بأهمية دور الجامعة الرائد في قيادة المجتمعات نحو التطوير.

الجامعات وقضايا المرأة:

أولت بعض الجامعات العربية اهتماما خاصا لقضايا المرأة فأنشأت لها مراكز خاصة بقضايا المرأة مثل الجامعة الأردنية وجامعة بير زيت، وكلية العلوم الاجتماعية بجامعة الكويت، جامعة عدن، وغيرها، أما في المملكة العربية السعودية فقد تميزت جامعة الأميرة نورة بالاهتمام بقضايا المرأة، وتبلور هذا الاهتمام من خلال:

أ- مركز الأبحاث الواعدة في البحوث الاجتماعية ودراسات المرأة:

أنشئ مركز الأبحاث الواعدة في البحوث الاجتماعية ودراسات المرأة بجامعة الأميرة نورة بنت عبدالرحمن بمبادرة ودعم وتمويل من وزارة التعليم في 24 ربيع الأول 1432هـ الموافق 27 فبراير 2011 م، وتقوم فكرة إنشاء المركز على أن المعرفة العلمية أساس تقدم المجتمعات، وأن الدراسات والأبحاث العلمية هي الأساس التي تبنى عليه المعرفة العلمية. وعليه فإن اكتشاف الظواهر الاجتماعية السلبية ومعالجتها ووضع الحلول الناجعة لها لا يتأتى إلا

من معرفة علمية حقيقة مبنية على دراسة للواقع بكل معطياته ومن هذا المنطلق يعنى المركز بدراسة الظواهر الإنسانية والاجتماعية وقضايا المرأة وتمكينها حتى تستطيع أن تشارك بفاعلية في مواجهة تحديات التنمية بأسلوب علمي، وتعد الأبحاث والدراسات والأعمال الفكرية والأكاديمية المشتركة بين باحثات ومتخصصات من جامعة الأميرة نورة بنت عبدالرحمن والجامعات الأخرى بالمملكة من أهم أهداف عمل المركز إلى جانب انجاز الدراسات والأبحاث المطلوبة من المركز لجهات أخرى تحقيقا لمبدأ الشراكة المجتمعية مع القطاع الخاص، إضافة إلى الندوات والمحاضرات والمؤتمرات العلمية وورش العمل والدورات التي تهتم بالتوعية والتدريب والتطوير وإبرام مذكرات تعاون علمي في المجالات البحثية والاستشارية مع القطاعات المختلفة بالمجتمع.(الموقع لإلكتروني للمركز، 2017. http:// (www.pnu.edu.sa/ arr/ centers/ PRC/ Pages/ About/ Overview.aspx

ب- مركز الاستشارات الأسرية " ترابط":

يعد مركز الاستشارات الأسرية في جامعة الأميرة نورة أول مركز متخصص بالأسرة في جامعات المملكة، حيث تم تأسيس هذا المركز عام 1437هـ نتيجة لتزايد المشكلات الأسرية والظواهر السلبية التي تهدد أمن الأسرة وتماسكها، فتتضح الحاجة إلى تصحيح بعض المفاهيم المرتبطة بالأسرة والزواج والطلاق والإنجاب وأسس التربية السليمة، وإدراكا لأهمية التماسك والترابط الأسري وأثره على تماسك ووحدة المجتمع تبنت جامعة الأميرة نورة بنت عبدالرحمن إنشاء مركز الاستشارات الأسرية إيمانا منها بدورها في خدمة المجتمع، تحت شعار"أسرة مترابطة، مجتمع آمن"، ويشرف على المركز عدد من المختصين في مجال الخدمة الاجتماعية وعلم النفس والإدارة، ويقدم خدماته لمنسوبات الجامعة، **وتتمثل خدمات المركز في:**

1. الاستشارات النفسية والاجتماعية والأسرية.
2. العلاج الفردي والعلاج الجماعي والعلاج الاسري.
3. برامج التدريب وحملات التوعية.
4. البحوث والدراسات. (الموقع الإلكتروني للمركز، 2017. http:// www.pnu.edu.sa/ arr/ centers/ FCC/ (Pages/ About/ About.aspx

2- دور جمعيات التنمية الأسرية في خدمة المجتمع (الأسرة بشكل خاص):

تمثل جمعيات التنمية الأسرية الجهة ذات العلاقة المباشرة بالشأن الأسري بكافة جوانبه، ومنها الطلاق تحديدا، وتتبع هذه الجمعيات وزارة العمل والتنمية الاجتماعية من خلال ثلاث وكالات يتكون منها قطاع التنمية الاجتماعية وهي: [وكالة الوزارة للرعاية الاجتماعية والأسرة- وكالة الوزارة للضمان الاجتماعي- وكالة الوزارة للتنمية الاجتماعية](موقع وزارة العمل والشؤون الاجتماعية، 2017. https:// mlsd.gov.sa/)

وقد بلغ عدد الجمعيات الخيرية في المملكة 648 جمعية، منها 40 جمعية نسائية ولجان نسائية في بقية الجمعيات. وتصنف هذه الجمعيات حسب نوع النشاط المعنية به إلى 15 نوعا، ما بين جمعيات دعم ومساندة الفقراء والمحتاجين، جمعيات صحية، بيئية، أسرية.. إلخ، أما عدد جمعيات الزواج والتنمية الأسرية فقد بلغ 29 جمعية تتمثل مجمل أنشطتها في: دورات تأهيلية للمقبلين والمقبلات على الزواج- دورات مستشار أسري- استشارات أسرية- برامج تأهيل المطلقات- حفلات الزواج الجماعي- مساعدات نقدية وعينية للمقبلين على الزواج- برامج الإصلاح- البحوث الاجتماعية الأسرية. (دليل الجمعيات الخيرية حسب موقع وزارة العمل والتنمية الاجتماعية، مكتبة الوثائق، 1435. https:// mlsd.gov.sa/)

أما عن جمعيات التنمية الأسرية بالجوف، فتمثل جمعية التنمية الأسرية في سكاكا (تواد) نموذجا ممثلا لها في هذه الدراسة، وتتحدد أبرز أهداف هذه الجمعية بالتالي:

1. إقامة الدورات التدريبية والتأهيلية والتثقيفية لجميع شرائح الأسرة.
2. المساهمة في الحد من الظواهر السلبية مثل: العنوسة والزواج من الخارج وغلاء المهور، وغيرها وتوعية المجتمع بآثارها السلبية عليه.
3. السعي للتوفيق بين راغبي الزواج لتكوين حياة أسرية مستقرة على أساس صحيح.
4. المساهمة في تخفيف ما يعترض الأسرة من مشكلات تعيقها عن أداء وظائفها.
5. إجراء البحوث والدراسات المتعلقة بالأسرة ودعم الجهود الرامية لإجراء البحوث والدراسات الوثيقة في هذا المجال.
6. إقامة المحاضرات والندوات والمؤتمرات واللقاءات التي تخدم أهداف الجمعية.
7. إيجاد الحلول المناسبة لمشاكل الطلاق الناجم عن الزواج العشوائي.
8. إقامة مشاريع الإسكان للحالات الإنسانية مثل: المطلقات والأرامل وغيرها.
9. تقديم الخدمات الصحية الإنسانية.
10. توعية الشباب بحقوق وواجبات الحياة الزوجية بجميع الوسائل والأساليب العلمية والحضارية المناسبة(الموقع الإلكتروني لجمعية التنمية الأسرية بمنطقة الجوف، **1438**. http:// www.tawad.org.sa/)

تؤكد هذه الأهداف أيضا الحاجة لكوادر متخصصة علميا تجعل من مساندة الجامعة لها أمرا ضروريا، فالبحث والدراسات، والتوعية بالحقوق والواجبات والدورات التدريبية والاستشارات تستلزم متخصصين كل في مجاله، وهذا لا يعني أن التعاون بين الجمعيات والجامعات غير متحقق، إذ وقعت كل من جمعية التنمية الأسرية وجامعة الجوف مذكرة تفاهم وشراكة بين الجمعية وكرسي صاحبة السمو الملكي الأميرة سارة بنت عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود لأبحاث وتحديات المرأة في مجتمع الجوف منذ عام 1436هـ لتنفيذ برنامج " أسرتي جنتي" داخل الجامعة.(ملف جمعية تواد الأسرية، 1438: 136)

لكن التعاون المأمول بين كافة المؤسسات الاجتماعية هو ما يرصد نقاط الضعف بشكل مستمر بناء على الدراسات والإحصاءات ومن ثم يقدم الحلول الممكنة لها، فعلى سبيل المثال: كشفت وزارة العمل والتنمية الاجتماعية بالسعودية: أن الرجال يشكلون نسبة 20% فقط، ممن يلجؤون لمراكز الإرشاد الأسري التابع للوزارة لطلب المساعدة في حل مشاكلهم الأسرية والاجتماعية، بينما تستحوذ النساء على 80% من المتقدمين لطلب المساعدة، وأن الرجال لا يقبلون المساعدة في الإرشاد الأسري، وقلما يلجؤون لهذه المراكز (صحيفة لها أون لاين، 2016، http:// www.lahaonline.com/ articles/ view/ %20/ 53014)

3- دور المحاكم في خدمة المجتمع (الأسرة والطلاق نموذجاً):

تختص محاكم الأحوال الشخصية بقضايا الطلاق والأسرة، ويمكن الإشارة إلى دورها في هذه القضايا في نقطتين رئيستين، هما:

1. دور تنظيمي لتخفيف العبء على القضاة وأطراف القضية (خاصة المرأة): إذ أدى وجود محاكم الأحوال الشخصية في المملكة إلى تحسين وتيرة العمل وسرعة معالجة وإنجاز قضايا الأسرة وتسريع الحلول وإصدار الأحكام بنسبة تزيد على 75% عما كان عليه الوضع قبل افتتاح وتدشين محاكم الأحوال الشخصية وذلك

حسب رئيس مبادرة تكامل للمعونة المحامي ماجد قاروب. (صحيفة اليوم، 2016، http:// (www.3alyoum.com/ news/ a/

2. دور اجتماعي للحد من ارتفاع معدلات الطلاق وذلك من خلال إنشاء مكاتب الصلح: إذ صدر قرار معالي وزير العدل برقم 1179 وتاريخ 11/ 2/ 1426هـ بإنشاء مكاتب الصلح في المحاكم على مراحل، وتشمل المرحلة الأولى المحاكم العامة في جدة وأبها والخرج والمحكمة الجزئية بالرياض والمدينة المنورة على أن يتم التدرج في إنشاء أقسام مماثلة في المحاكم الأخرى حسب الحاجة (الدهيشي، 1429: 62).

ثانياً- الدراسات السابقة

1. دراسة (الرديعان، 2008) وهدفت هذه الدراسة إلى معرفة أسباب الطلاق قبل الزفاف، ولماذا يلجأ إليه بعض الشباب وما هي الأسباب الرئيسية لوقوع هذا الطلاق، وما هي سمات المطلقين، وتكونت عينة الدراسة من (11)حالة من المطلقين تم اختيارهم من (23)حالة خضعت للدراسة وتراوحت أعمارهم ما بين (24: 32)، واعتمدت الدراسة على المقابلات الشخصية، واستخدم المنهج الوصفي والمقابلة و(تاريخ الحياة) كأداة للدراسة، وتوصلت الدراسة إلى أن: عدم اختيار الشريكة وعدم التقارب الفكري والاستقرار النفسي من أسباب الطلاق.
2. دراسة (الشيعاني، 2015)، هدفت الدراسة إلى معرفة العوامل والأسباب التي تؤدي الى الطلاق في المجتمع المكي وتوضيح السبل لحل المشكلات التي تؤدي للطلاق، واستخدم الباحث في الدراسة المنهج الوصفي التحليلي في جمع البيانات وتحليلها، كما اسُتخدمت المقابلة كأداة لجمع البيانات من المبحوثين الذين بلغ عددهم (200) مبحوث، وتوصلت الدراسة الى مجموعة نتائج من أهمها أن من أهم أسباب الطلاق في المملكة العربية السعودية هي مخالفة الزوجين للمنهج الشرعي في اختيار الشريك المناسب وأن للطلاق أثار سلبية على المجتمعات الاسلامية والمجتمع السعودي، وأشارت نتائج الدراسة أيضا" الى ضعف دور المحاكم الشرعية فهناك إجماع من المبحوثين بضعف دور المحاكم الشرعية في التعامل مع مشكلة الطلاق والى أن تأثير الإعلام سلبي في علاج المشكلة وأنه ساعد على زيادة حالات الطلاق، كما وأن زيادة الزيجات في المملكة العربية السعودية (زواج المسيار- زواج المسافر- وزواج بنية الطلاق 9 كان له دور كبير في ارتفاع معدلات الطلاق.
3. ودراسة (العطار وعمران، 2015) وهدفت الدراسة إلى تشخيص نقاط القوة والضعف في ما يرتبط بالصورة الذهنية لعينة من الطالبات الجامعيات حول مواصفات شريك الحياة، والتعرف على توقعاتهن حول التغيرات التي قد تطرأ على مواصفات شريك الحياة بعد عشر سنوات، وتحري النموذج الذهني السائد حول الزواج وشريك الحياة، واستخدم الباحثان المنهج الوصفي والاستبيان كأداة للدراسة، ومن أبرز النتائج التي تم التوصل إليها قائمة بمواصفات شريك الحياة كماهي في تصورات طالبات الجامعة عينة البحث تتضمن (11) صفة تدور حول البعد الاجتماعي والبعد الشخصي وقد كشفت النتائج على غلبة المواصفات الخاصة بالبعد الاجتماعي على المواصفات الخاصة بالبعد الشخصي وغلبة المواصفات الشكلية على المواصفات الجوهرية..
4. دراسة (الشقيرات، وعودة، والرشود، 2016) هدفت إلى التعرف على الأسباب الحقيقية الواقعية لانتشار ظاهرة الطلاق في منطقة الجوف وتقديم الحلول المناسبة لمعالجتها واستخدم المنهج الوصفي، وتم تطبيقها على (187) مطلق ومطلقة واستخدم الاستبيان كأداة للدراسة، وتوصل الباحثون إلى أن للطلاق آثار سلبية على معظم الجهات (الفرد، الأسرة، المجتمع، الدولة) وأن له في منطقة الجوف أسباباً عدة وأبرزها حسب النسب التي ظهرت في الدراسة: تدخل الآخرين في الحياة الزوجية (أهل الزوج والزوجة)، وعدم اهتمام أحد الزوجين بالآخر، وتناول الحشيش أو المخدر، العنف ضد الزوجة، لا يتحمل/ تتحمل المسؤولية تجاه البيت، الخيانة الزوجية،

وهناك اختلاف في وجهات النظر حسب اختلاف الدلالات الإحصائية من حيث اختلاف الجنس والحالة والمستوى التعليمي والمادي، وأوصى البحث بالعمل على تكثيف الدورات التوعوية والإرشادية للمقبلين على الزواج وللمتزوجين، وعقد مؤتمرات في المنطقة تتناول هذا الموضوع من جميع جوانبه والاستفادة من توصياتها.

التعليق على الدراسات السابقة:

1- أوجه الشبه والاختلاف بينها: تتركز أوجه الشبه والاختلاف في العناصر التالية:

أ- موضوع البحث الأساسي في معظم الدراسات تمحور حول "الطلاق " إلا انها تختلف في فروع هذا الموضوع إذ تناولت دراسة، وتناولت دراسة (الشيعاني، 2015) الطلاق البائن من وجهة نظر شرعية، وبحثت دراسة (العطار وعمران، 2015) في الصورة الذهنية لشريك الحياة عند الطالبات الجامعيات والعوامل المؤثرة فيها.

ب- العينة المستهدفة من البحث تركزت معظمها في عينة المطلقين والمطلقات.

2- علاقة الدراسة الحالية بالدراسات السابقة ومدى الاستفادة منها: استفاد فريق البحث من الدراسات السابقة في: بناء الإطار النظري لهذه الدراسة- بناء كل من الاستبانة والمقابلات كأدوات للبحث- تفسير النتائج وبناء التصور المقترح، وبالرغم من تشابه الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة في الموضوع الأساسي للبحث وهو الطلاق، إلا أن الإضافة البارزة لهذا البحث تكمن في تجاوز هدف دراسة أسباب الطلاق إلى الحلول المقترحة، إذ أن كثرة الدراسات السابقة التي بحثت في أسباب الطلاق أدى لتكرار النتائج وبناء عليه فإن وضع تصور مقترح لدور المؤسسات الاجتماعية ذات العلاقة بالطلاق والشأن الأسري سيتجاوز تكرار نتائج الدراسات السابقة من الرصد إلى الحل العملي للحد من مشكلة الطلاق وفق آلية واضحة تشترك فيها تلك المؤسسات لتحقيق التنمية الاجتماعية المأمولة لمواكبة رؤية المملكة المستقبلية حول الأسرة السعودية.

3. منهجية الدراسة وإجراءاتها

منهج الدراسة: استخدمت الدراسة المنهج الوصفي المسحي، والمنهج الوصفي الوثائقي؛ للوقوف على أبرز الأدبيات ذات العلاقة بالموضوع للوصول إلى التصور المقترح المستهدف من الدراسة، وقد طبق هذا المنهج من خلال مراجعة السجلات ذات العلاقة وهي: [ملف جمعية التنمية الأسرية بمنطقة الجوف (تواد) المقدم لجائزة الجوف للعمل الخيري للعام 1438- سجلات وكالة عمادة شؤون الطلاب "خطة الأنشطة الطلابية (طالبات) للعامين 1436/ 1437 و1437/ 1438هـ].

مجتمع الدراسة وعينتها:

عينة أفراد المجتمع: تم اختيار عينة أفراد المجتمع بطريقة عشوائية بسيطة من خلال توزيع الاستبانات المحددة على مواقع التواصل الاجتماعي بالتعاون مع صحيفة جوف، وإخبارية الجوف للوصول لأكبر عدد ممكن من أفراد المنطقة، وقد انقسمت هذه العينة إلى فئتين هما: أ/ أفراد المجتمع من غير المطلقين والمطلقات وبلغ عدد المستجيبين من هذه الفئة 100 فرد، ب/ فئة المطلقين والمطلقات وبلغ عدد المستجيبين من هذه الفئة 39 فرد.

عينة قيادات جامعة الجوف: تم اختيار هذه العينة بالطريقة العمدية (المقصودة) بناء على علاقة الكلية أو العمادة المقصودة بموضوع الدراسة وتكونت من: [عميد عمادة خدمة المجتمع- وكيلة كلية الشريعة والقانون- وكيلة كلية العوم الإدارية والإنسانية- وكيلة عمادة شؤون الطلاب- وكيلة كلية التربية]

عينة قضاة محكمة الأحوال الشخصية في سكاكا الجوف: وتم اختيارها أيضا بالطريقة العمدية (المقصودة) والمتمثلة في: القاضي المساعد لرئيس دائرة الأحوال الشخصية بالمحكمة العامة بسكاكا، وأفراد مكتب الصلح والبالغ عددهم 4 أفراد، باعتبار العلاقة المباشرة لهذه العينة بموضوع الدراسة.

مسؤولو جمعية التنمية الأسرية في سكاكا الجوف: وتمثلت العينة بمدير جمعية التنمية الأسرية ومديرة الفرع النسائي فيها، بناء على الطريقة العمدية في اختيار العينات؛ باعتبار تمثيل كل من المدير والمديرة للجمعية بشكل مباشر ومسؤوليتهما عن كل مشاريع الجمعية ومبادرتها وأنشطتها وعلاقتها بالمؤسسات الأخرى.

أدوات الدراسة وإجراءاتها:

الأداة الأولى: استبانة خاصة بأفراد عينة المجتمع من غير المطلقين/ المطلقات، للإجابة عن الأسئلة التالية: 1/ ما أبرز أسباب الطلاق في منطقة الجوف؟ 2/ ما دور إعلام منطقة الجوف في مناقشة قضية الطلاق والحد منها؟

الأداة الثانية: استبانة مفتوحة موجهة للمطلقين والمطلقات من أفراد المجتمع.

الأداة الثالثة: أسئلة مفتوحة حول دور الجامعة في الحد من مشكلة الطلاق ورفع مستوى الوعي بها من خلال مقابلة أفراد عينة الجامعة.

الأداة الرابعة: أسئلة مفتوحة حول دور جمعية التنمية الأسرية في الحد من مشكلة الطلاق ورفع مستوى الوعي بها من خلال مقابلة أفراد عينة الجمعية.

الأداة الخامسة: أسئلة مفتوحة حول دور قضاة محكمة الأحوال الشخصية في الحد من مشكلة الطلاق من خلال مقابلة أفراد عينة المحكمة.

صدق الاستبانات: أ/ الصدق الظاهري: تم التأكد من الصدق الظاهري لأداة الدراسة – الأولى والثانية- من خلال عرضها على عشرة محكمين، ، حيث أبدوا آراءهم في مدى وضوح عبارات الاستبانة ومدى أهميتها وتوافقها للمحور الذي تنتمي إليه، وإضافة ما يرون من التعديل المناسب.

ب/ الصدق البنائي: طبقت الاستبانة تطبيقا قبليا على عينة من المجتمع الأصلي بلغت (25) مفردة للتأكد من اتساقها الداخلي ثم حُسب معامل الارتباط بطريقة بيرسون(PearsonCorrelation) بين درجة كل عبارة من عبارات الاستبانة والدرجة الكلية للمحور الذي تنتمي إليه، وكذلك ارتباط كل محور بالدرجة الكلية للأداة ويعد هذا المعامل من أكثر المعاملات ثباتا.(العساف، 2010: 128)

جدول (1): درجات معامل ارتباط " بيرسون " بين كل عبارة والمحور الذي تنتمي إليه

المحور الأول: أسباب الطلاق				المحور الثاني: دور الإعلام في الحد من مشكلة الطلاق	
رقم العبارة	درجة الارتباط	رقم العبارة	درجة الارتباط	رقم العبارة	درجة الارتباط
1	210*	11	439**	1	831**
2	302**	12	288**	2	815**
3	.428**	13	649**	3	849**
4	393**	14	578**	4	798**
5	399**	15	565**	5	709**
6	520**	16	.609**	6	788**
7	417**	17	.523**	7	843**
8	384**	18	586**		
9	520**	19	378**		

يتضح من الجدول (1) أن كل العبارات مرتبطة بمحورها ارتباطا إيجابيا مرتفعا.

جدول (2): درجة معامل ارتباط " بيرسون "بين كل محور من المحاور مع الدرجة الكلية للاستبانة

المحور	درجة الارتباط
المحور الأول (أسباب الطلاق)	**0.474
المحور الثاني (دور الإعلام في الحد من مشكلة الطلاق)	**0.769

يتضح من الجدولين (1) و(2) الاتساق الداخلي للاستبانة من خلال ارتباط جميع عباراتها بالمحور الذي تنتمي إليه ارتباطا دالا إحصائيا عند مستوى 0.01 ومستوى 0.05، وكذلك ارتباط كل محور من المحاور بالدرجة الكلية للأداة ارتباطا دالا إحصائيا عند مستوى 0.01

ثبات أداة الدراسة/ ويعني الثبات: الحصول على نفس نتائج الاختبار تقريبا في حالة تكراره نفس المجموعة من الأفراد، ما يعني قلة تأثير عوامل الصدفة أو العشوائية على نتائج الاختبار (العساف، 2010: 387)، ولهذا الغرض تم حساب الثبات عن طريق معامل الثبات ألفاكرونباخ (Cronbachs Alpha) على نفس العينة العشوائية السابقة التي بلغت 25 مفردة، وكانت النتائج كالتالي:

جدول (3): درجات معامل ثبات ألفاكرونباخ لمحاور الاستبانة

المحور	الأول: (أسباب الطلاق)	الثاني: (دور الإعلام في الحد من الطلاق)	معامل الثبات الكلي للأداة
درجة الثبات	0.79	0.91	0.80

الأساليب الإحصائية لتحليل البيانات: بعد تطبيق أدوات الدراسة والحصول على البيانات المطلوبة من عينة الدراسة عولجت معالجة إحصائية باستخدام برنامج الحزم الإحصائية "SPSS" للتمكن من تحليلها ومقارنتها وتفسيرها، وذلك باستخدام الأساليب التالية: [التكرارات والنسب المئوية: لوصف أفراد عينة الدراسة وتحديد نسب استجاباتهم- المتوسط الحسابي: لترتيب استجابات أفراد عينة الدراسة- الانحراف المعياري: لتحديد مدى تجانس الاستجابات- معامل ارتباط "بيرسون ": لقياس الصدق الداخلي لأداة الدراسة- معامل ثبات " ألفاكرونباخ ": لقياس ثبات أداة الدراسة- اختبار T- test لبيان الفروق حول استجابات عينة الدراسة وفقا لمتغير الوظيفة- اختبار تحليل التباين الأحادي (one- way analysis of variance) لبيان الفروق بين استجابات أفراد العينة وفقا لمتغيرات الدراسة]

4. عرض نتائج الدراسة وتحليلها وتفسيرها

- **الإجابة على السؤال الأول: ما هي أسباب الطلاق في منطقة الجوف؟**

جدول (4): استجابة أفراد العينة حول واقع الموافقة على أسباب الطلاق مرتبة ترتيبا تنازليا وفق درجة الموافقة

م	السبب	درجة الموافقة			المتوسط	الرتبة	التقدير
		عالية	متوسطة	منخفضة			
2	تدخل الآخرين في الحياة الأسرية للزوجين، مثل (الأهل- الأقارب- الأصدقاء).	65	24	11	2.54	1	درجة الموافقة (عالية)
19	ضعف الدور التربوي والثقافي لمؤسسات المجتمع المختلفة (الأسرة- المدرسة- الجامعة- الجمعيات الأسرية) في تأهيل الشباب للزواج.	59	35	6	2.53	2	
3	ضعف التوافق النفسي بين الزوجين، مثل (إهمال الجانب العاطفي- الغيرة- الغرور.. الخ	57	38	5	2.52	3	

م	السبب	درجة الموافقة			المتوسط	الرتبة	التقدير
		عالية	متوسطة	منخفضة			
16	ضعف الوعي بمتطلبات العلاقة الخاصة بين الزوجين.	59	33	8	2.51	4	
14	تعاطي الزوج للمسكرات أو المخدرات.	54	31	15	2.39	5	
4	الدور السلبي للإعلام (مسلسلات- أفلام- الخ) وانتشار وسائل التواصل الحديثة (واتس أب- سناب تشات- الخ).	54	28	18	2.36	6	
15	العنف الجسدي أو اللفظي من أحد الزوجين تجاه الآخر.	49	37	14	2.35	7	
13	الاعتقاد المسبق من أحد الزوجين بضرورة فرض شخصيته على الآخر.	50	30	20	2.3	8	درجة الموافقة (متوسطة)
9	إهمال الزوج للمتطلبات الأسرية الاعتيادية، مثل (الاهتمام بالأطفال ومتابعتهم دراسيا أو صحيا- متطلبات صيانة المنزل).	42	45	13	2.29	9	
18	افشاء الزوجين أو احدهما للأسرار الزوجية	46	34	20	2.26	10	
6	بخل الزوج أو رغبته في السيطرة على الحقوق المالية للزوجة.	37	40	23	2.14	11	
10	إهمال الزوجة لواجباتها الأسرية والمنزلية	36	42	22	2.14	11	
17	الخيانة الزوجية.	43	27	30	2.13	12	
1	تفاوت المستوى الثقافي بين الزوجين، مثل: (مستوى التعليم- اختلاف الاهتمامات والرؤى والأفكار).	25	53	22	2.03	13	
7	مبالغة الزوجة في متطلباتها اليومية.	27	47	26	2.01	14	
11	عدم الالتزام بتطبيق الرؤية الشرعية قبل الزواج.	30	30	40	1.9	15	متوسطة
8	اختلاف الزوجين على طبيعة عمل الزوجة، مثل (العمل في المستشفى- البنك) أو مكان العمل كالتعليم في مناطق نائية.	19	43	38	1.81	16	
5	ضعف الحالة الاقتصادية للأسرة.	14	50	36	1.78	17	
12	فترة الخطوبة غير كافية للتعرف على الطرف الآخر.	19	26	55	1.64	18	منخفضة

يتضح من الجدول (4) أن الأسباب التي حصلت على درجة موافقة عالية – وهي الأسباب التي جاءت متوسطات الموافقة عليها [أكبر من 2.34 حتى 3] تحددت بـ6 أسباب يمكن تصنيفها بأنها أسباب [اجتماعية معرفية]، فنلاحظ أن: العبارات التي حلت في الرتب الأولى على التوالي (2- 19- 3- 16 – 14- 4) وهي:

- (2)- تدخل الآخرين في الحياة الأسرية للزوجين مثل (الأهل- الأقارب- الأصدقاء)..
- (19)- ضعف الدور التربوي والثقافي لمؤسسات المجتمع المختلفة (الأسرة- المدرسة- الجامعة- الجمعيات الأسرية) في تأهيل الشباب للزواج.".
- (3)- ضعف التوافق النفسي بين الزوجين، مثل(إهمال الجانب العاطفي- الغيرة – الغرور..)
- (16)- ضعف الوعي بمتطلبات العلاقة الخاصة بين الزوجين.
- (14) – تعاطي الزوج للمسكرات أو المخدرات
- (4)- الدور السلبي للإعلام (مسلسلات- أفلام- الخ) وانتشار وسائل التواصل الحديثة (واتس أب- سناب تشات- الخ).

وتتفق هذه النتائج مع بعض الدراسات التي بحثت في الأسباب، مثل دراسة كل من (الشقيرات، عودة، الرشود، 2016) و(وفاء العجمي، 2016) و(الرديعان، 2008) و(الشراري، 2006) إذ كان من أبرز الأسباب التي

رصدتها الدراسات: تدخل الأهل أو الآخرين في الحياة الأسرية للزوجين، عدم التقارب الفكري والنفسي بين الزوجين، شبكات التواصل الاجتماعي من أسباب الطلاق.

أما عن سبب " ضعف الدور التربوي والثقافي لمؤسسات المجتمع المختلفة (الأسرة- المدرسة- الجامعة- الجمعيات الأسرية) في تأهيل الشباب للزواج. فهو يؤكد على أهمية الهدف الرئيس للدراسة الحالية الذي يسعى لتصور مقترح حول دور هذه المؤسسات نحو قضية الطلاق إذ جاء في مرتبة متقدمة لأسباب الطلاق.

- **الإجابة على السؤال الثاني: ما دور إعلام المنطقة في الحد من مشكلة الطلاق؟**

جدول (5): استجابة أفراد العينة حول رأيهم في دور إعلام منطقة الجوف مثل (الصحف الإلكترونية – حسابات الصحف على مواقع التواصل الاجتماعي –إعلاميي المنطقة والكتّاب في الصحف الرسمية) في مناقشة قضية الطلاق والعمل على الحد منها.

م	العبارة	درجة الموافقة			المتوسط	الرتبة
		عالية	متوسطة	منخفضة		
4	يساهم إعلام المنطقة بالإعلان عن الدورات التأهيلية حول الموضوع.	11	41	48	1.63	1
5	يتعاون إعلام المنطقة مع المؤسسات الأخرى ذات العلاقة (الجامعة- جمعية التنمية الأسرية- المحكمة العامة) لمناقشة المشكلة وطرح الحلول الممكنة.	11	31	58	1.53	2
3	الحسابات الإلكترونية لإعلام المنطقة تطرح قضية الشأن الأسري (الزواج، والطلاق، وتربية الأبناء) ويفتح النقاش حولها.	12	28	60	1.52	3
7	يهتم إعلام المنطقة بنشر المقالات والأبحاث حول الموضوع بشكل مستمر.	9	28	63	1.46	4
2	إعلام المنطقة ينشر الإحصائيات الرسمية التي توضح حجم مشكلة الطلاق ويتابع تحديثها سنويا.	12	21	67	1.45	5
1	إعلام المنطقة يهتم بمناقشة القضايا الاجتماعية مثل الطلاق.	10	22	68	1.42	6
6	تجري صحف المنطقة لقاءات مع المختصين لتسليط الضوء على المشكلة وتوعية أفراد المجتمع بآثارها.	4	30	66	1.38	7
المتوسط الحسابي العام للمحور = 1.48						

بملاحظة الجدول السابق نجد:

أن المتوسط الحسابي العام للمحور بلغ 1.48 من 3 درجات على مقياس ليكرت الثلاثي، أي أن أفراد العينة يرون أن الدور الإعلامي للحد من مشكلة الطلاق في المنطقة يتحقق بدرجة (ضعيفة) وأن أبرز مظاهر هذا الدور يتمثل في الدور الإعلاني إذ جاءت عبارة " يساهم إعلام المنطقة بالإعلان عن الدورات التأهيلية حول الموضوع." في المرتبة الأولى، وتأتي العبارات التي تمثل الدور التفاعلي للإعلام مثل إعلام المنطقة يهتم بمناقشة القضايا الاجتماعية مثل الطلاق" و" تجري صحف المنطقة لقاءات مع المختصين لتسليط الضوء على المشكلة وتوعية أفراد المجتمع بآثارها" في الرتب الأخيرة.

وتتفق هذه النتيجة مع آراء عدد من المختصين الذين يؤكدون ضعف التعاطي الإيجابي مع القضايا الاجتماعية بشكل عام، فضلا عن الدور السلبي للإعلام ووسائطه المختلفة على المجتمع وقضاياه مثل قضية الطلاق، وهو الأمر الذي يتفق مع آراء عينة الدراسة في المحور السابق، إذ حصلت عبارة " الدور السلبي للإعلام (مسلسلات- أفلام- الخ) وانتشار وسائل التواصل الحديثة (واتس أب- سناب تشات- الخ). على درجة موافقة عالية، وهو ما يتفق

أيضا مع نتائج دراسة (وفاء العجمي، 2016) التي أكدت على أن الدور السلبي لوسائل التواصل الاجتماعي كان من أهم أسباب الطلاق في الأسر السعودية.

كما يلقي بمسؤولية كبيرة على إعلام المنطقة – كون الاستبانة تركز على إعلام المنطقة – بالمشاركة الجدية والفاعلة في فتح ملفات هذا الموضوع وبناء جسور التواصل بين المؤسسات الاجتماعية المعنية (الجامعة– جمعية التنمية الأسرية – محكمة الأحوال الشخصية) والمساهمة في تكامل الأدوار فيما بينها لتحقيق الأهداف المأمولة في هذا الموضوع. ولما يقع على الإعلام من مسؤولية التوعية الاجتماعية لقضايا المجتمع الذي يتفاعل معه.

- **الإجابة على السؤال الثالث: ما دور جمعية التنمية الأسرية في الحد من مشكلة الطلاق؟**

وللإجابة عن هذا السؤال تم إجراء مقابلة مع مسؤولي الجمعية، من خلال عدد من المحاور، ثم تحليل الإجابات باستخدام تحليل الموضوعات thematic analysis وهو أحد الطرق المستخدمة في تحليل البيانات النوعية، حيث يقوم الباحث بتنظيم ووضع البيانات في فئات محددة، من خلال التركيز على القواسم المشتركة بين البيانات، وباستخدام طريقة الترميز الوصفي (Descriptive Code) وتعني تلخيص كل مقطع أو جملة في كلمة أو كلمتين كالتالي:

جدول (6): التحليل الموضوعي لمقابلة مسؤولي جمعية التنمية الأسرية في سكاكا

المقابلة	الترميز (codes)
ما أهداف الجمعية ذات العلاقة بالشأن الأسري؟	تتمحور أهداف الجمعية حول رؤيتها العامة: (أسرة واعية ومجتمع متماسك) من خلال: [رفع مستوى الوعي الأسري- تأهيل المقبلين على الزواج- تأهيل المطلقين والمطلقات لحياة أفضل]
ماهي أنشطة وخدمات الجمعية المتعلقة بالأسرة والطلاق؟	(تدريبية– بحثية) مثل: [دورات تدريبية داخل الجمعية وخارجها عن الزواج والطلاق والتربية والأسرة بشكل عام- استشارات أسرية- دراسات ميدانية.]
ما هي أسباب الطلاق كما ترصدها الجمعية؟	[اجتماعية (مثل تدخل الأهل والأقارب- التعدد – زواج الأقارب). معرفية فكرية (ضعف التوافق الفكري بين الطرفين – التأثير السلبي للإعلا)
ما مدى متابعة الجمعية لأثر أنشطتها على المستفيدين؟	لا يوجد آلية لذلك
ما مدى الإقبال من أفراد المجتمع على أنشطة الجمعية وخدماتها؟	[مستوى الإقبال جيد- تزيد أعداد النساء عن الرجال بثلاثة أضعاف.]
ما مدى التعاون والتنسيق بين الجمعية والمجتمع، والمؤسسات ذات العلاقة (الجامعة– إعلام المنطقة – المحكمة) ومعوقات التعاون؟	1/ مع المجتمع: (جيد) من خلال الموقع الإلكتروني للجمعية، مثال: استبيان (ضع بصمتك في خطة الجمعية السنوية). 2/ مع الجامعة: (جيد) مذكرة تفاهم وشراكة بين الجمعية وكرسي صاحبة السمو الملكي الأميرة سارة بنت عبدالله لأبحاث وتحديات المرأة – جامعة الجوف. 3/ مع المحكمة (ضعيف) يقتصر التعاون على بعض قضايا إصلاح ذات البين. 4/ مع المؤسسات الإعلامية: (جيد من الناحية الإعلانية – ضعيف من الناحية التفاعلية) تعتمد الجمعية على موقعها الإلكتروني وحساباتها على مواقع التواصل الاجتماعي للإعلان عن أنشطتها بالتعاون مع بعض حسابات المنطقة. المعوقات: 1/ ضعف التنسيق مع المؤسسات الاجتماعية الأخرى ما يؤدي لتعطيل بعض المشاريع المتفق عليها. 2/ الإجراءات الإدارية البيروقراطية التي تعطل تنفيذ بعض أوجه التعاون.

يتضح من الجدول السابق، ومن خلال تحليل سجلات الجمعية الآتي:

1- وضوح أهداف وأنشطة جمعية التنمية الأسرية من خلال توثيقها إجراءات العمل في ملف سنوي خاص.
2- تولي الجمعية اهتماما خاصا لفئة المطلقات من خلال برنامج خاص يتكون من 3 مراحل للتأهيل النفسي والمادي والاجتماعي.
3- يتفق مسؤولو الجمعية مع استجابة أفراد العينة حول السؤال الأول في هذا البحث عن أسباب الطلاق إذ تتركز أهم الأسباب في الناحية الاجتماعية والمعرفية الفكرية، كما تتفق معهم أيضا حول ضعف التنسيق مع المؤسسات الاجتماعية الأخرى للحد من أسباب الطلاق، واعتبار هذا السبب من أبرز معوقات عمل الجمعية. ما يتفق مع دراسة (جميلة العمري، 2010) التي توصلت إلى عدم وجود اتساق في آليات العمل في المؤسسات المختلفة التي يمارس فيها الإرشاد الأسري، وقد تكون تلك المؤسسات تتمتع بأنظمة إدارية جيدة تنظم العمل، وتكفل حقوق العمل وحقوق العاملين، لكنها تفتقر لوجود أنظمة مهنية مقننة.
4- يتفق مسؤولو الجمعية مع بيانات وزارة العمل والتنمية الاجتماعية التي أكدت على أن النساء تشكل 80% من المتقدمين لطلب المساعدة، وأن كثير من الرجال لا يقبلون المساعدة في الإرشاد الأسري ولا يرونها خيارا مناسبا لهم.
5- تتميز الجمعية في مستوى إعلاناتها وتواصلها مع المجتمع من خلال موقعها الإلكتروني، ومبادراتها للتعاون مع المؤسسات الأخرى ذات العلاقة.

- **الإجابة على السؤال الرابع: ما دور جامعة الجوف في الحد من مشكلة الطلاق؟**

وللإجابة عن هذا السؤال تم إجراء مقابلة مع مسؤولي الكليات والعمادات ذات العلاقة، من خلال عدد من المحاور وهم (عميد عمادة خدمة المجتمع – وكيلة كلية الشريعة والقانون – وكيلة كلية العلوم الإدارية والإنسانية – وكيلة عمادة شؤون الطلاب – وكيلة كلية التربية – وكيلة عمادة الجودة والاعتماد الأكاديمي)

ثم تحليل الإجابات باستخدام تحليل الموضوعات thematic analysis، كما في الإجابة على السؤال السابق.

وجاءت الإجابات كالتالي:

جدول (7): التحليل الموضوعي لمقابلة بعض قيادات جامعة الجوف

المقابلة	الترميز (codes)
وجهت أسئلة المقابلة – التي تركزت على دور برامج وأقسام الكليات في تناول الشأن الأسري ومدى التواصل مع المؤسسات الاجتماعية ذات العلاقة إضافة لمعوقات هذا الدور ومتطلبات تفعيله- لكل من وكيلات الكليات والعمادات التالية:	أولا- <u>دور أكاديمي (معرفي) من خلال:</u> أ/ من خلال المقررات: المتضمنة المفردات ذات العلاقة بالطلاق والأسرة والطفل، مثل [أحكام الأسرة والطلاق – النفقة – الحضانة – الخلع – حقوق المرأة والأسرة والطفل في الإسلام]، إلا أنها تفتقد مفردات مثل [القوامة – الولاية]. <u>ب/ من خلال الأنشطة:</u> 1/ أنشطة متعلقة بالجزء التطبيقي للمقررات تقام على مستوى الكليات. 2/ محاضرات تتعلق بالشأن الأسري تنفذها عمادة شؤون الطالبات- مستوى الجامعة- إضافة لتفعيل اليوم العالمي للطفل والمرأة للتوعية بحقوقهما. 3/ أنشطة متمثلة بالدورات وورش العمل تقيمها عمادة شؤون الطالبات بالتعاون مع كرسي الأميرة سارة بنت عبدالله لأبحاث وقضايا المرأة في منطقة الجوف مثل: [دورات وورش عمل حول الطلاق بالتعاون مع جمعية التنمية الأسرية – استشارات أسرية]. <u>ثانيا- المعوقات:</u> 1- ضعف التنسيق بين الجامعة والمؤسسات الاجتماعية ذات العلاقة فيما يخص الشأن الأسري.

المقابلة	الترميز (codes)
- كلية الشريعة والقانون. - كلية العلوم الإدارية والإنسانية. - عمادة شؤون الطلاب والطالبات. - عمادة الجودة والاعتماد الأكاديمي. - عمادة خدمة المجتمع. - كلية التربية	تنسيق إيجابي متوسط بين الجامعة وجمعية التنمية الأسرية من جهة، لكنه ضعيف بين الجامعة وكل من (إعلام المنطقة – محكمة الأحوال الشخصية) من جهة أخرى. ضعف الحوافز المعنوية المقدمة لكل من أعضاء هيئة التدريس والطالبات لتفعيل أدوارهن في خدمة المجتمع بشكل عام. ضعف التأهيل الإداري للهيئة الإدارية في مستوى مساعدة القيادات والأعضاء في خدمة الجامعة والمجتمع. الإجراءات الإدارية البيروقراطية لمشاركة عضو هيئة التدريس في أنشطة الجامعة والمجتمع. <u>ثالثا- المتطلبات:</u> 1/ قاعدة بيانات لخبرات أعضاء هيئة التدريس للتنسيق بين الجامعة ومؤسسات المجتمع المختلفة وصولا للبيانات والخبرات المطلوبة. 2/ تحفيز أعضاء هيئة التدريس لتفعيل الوظيفة الثالثة للجامعة (خدمة المجتمع) وتحقيق معايير الجودة فيما يخص المعيار الحادي عشر من معايير الجودة وهو المعيار الخاص بخدمة المجتمع. 3/ تحفيز الطلاب والطالبات باحتساب نقاط مضافة للمعدل التراكمي عن ساعات خدمة المجتمع والمشاركة في أنشطة الجامعة. <u>رابعا- الرؤية:</u> 1/ تفعيل دور الجامعة في خدمة المجتمع بما لا يقل عن الاهتمام بدورها في التعليم والبحث العلمي، وتحفيز أعضاء هيئة التدريس لذلك. 2/ العمل على تحقيق رؤية 2030 للتطوع من جانب الطلاب والطالبات لإشراكهم في قضايا المجتمع وخدمته.

يتضح من الجدول السابق ما يلي:

1- دور الجامعة في خدمة قضايا الأسرة والحد من الطلاق" متوسط "، إذ أن:

أ- مفردات المقررات لا تتجاوز المعلومات العامة عن الأحكام الشرعية، دون مناقشة المفاهيم وتحريرها اجتماعيا.

ب- لا تتضمن المفردات ذات المفاهيم الشائكة التي يختلف حولها المرأة والرجل مثل(الولاية – القوامة)

ج- لا تقام الفعاليات ذات العلاقة بالشأن الأسري في شطر الطلاب، مما يبقي على الفجوة المعرفية حول الأسرة والطلاق بين المرأة والرجل، بالرغم أن أبرز أسباب الطلاق كانت اجتماعية معرفية يتشارك فيها المرأة والرجل على حد سواء، وتزيد مسؤولية الرجل في حلها باعتبار درجة القوامة له.

د- الفعاليات المنفذة متقطعة على مدار العام الجامعي، فلا توجد جهة معينة لتقديم الاستشارات الأسرية بصفة دائمة مثلا.

هـ- تفتقد الجامعة لمراكز متخصصة تعنى بالشأن الأسري خدميا، ولا برامج أكاديمية كالدبلومات تعنى بالأسرة أكاديميا أو بحثيا.

2- التعاون بين الجامعة والمؤسسات الأخرى ذات العلاقة " ضعيف "، إذ يبرز تعاون محدود ببعض الدورات بين الجامعة وجمعية التنمية الأسرية، ويكاد ينعدم بين الجامعة ومحكمة الأحوال الشخصية، وإعلام المنطقة لمناقشة مثل هذه القضايا.

3- تتسق النتائج مع دراسة(العطار وعمران، 2015) التي أوصت بتلبية احتياج طالبات الجامعة في مجال الإرشاد الأسري لتصحيح الصورة الذهنية حول شريك الحياة، ومع دراسة (جميلة العمري، 2010) التي أوصت الجامعات بإيجاد برامج دبلومات متقدمة في الشأن الأسري لتخريج المتخصصين في الإرشاد والاستشارات، كما تتسق مع آراء عينة هذه الدراسة حول أسباب الطلاق، إذ جاءت الأسباب المعرفية والاجتماعية بنسب موافقة عالية، ما يعني ضرورة تفعيل دور الجامعة في التوعية المعرفية.

الإجابة على السؤال الخامس: ما دور محكمة الأحوال الشخصية في الحد من مشكلة الطلاق؟

وللإجابة عن هذا السؤال تم إجراء مقابلة مع قضاة محكمة الأحوال الشخصية في مدينة سكاكا، ثم تحليل الإجابات باستخدام تحليل الموضوعات(Thematic analysis) ، وجاءت الإجابات كالتالي:

جدول (8): التحليل الموضوعي لمقابلة قضاة محكمة الأحوال الشخصية

المقابلة	الترميز
أولا: دور القاضي في الحد من ارتفاع معدلات الطلاق..	1/ النصيحة الشفهية. 2/ تحويل القضية لمكتب الصلح. 3/ استدعاء أطراف من أهل الزوجين للصلح(وتأثيرها ضعيف). 4/ التنبيه على قضايا الحضانة والنفقة قبل الطلاق. 5/ كثرة القضايا التي ينظر فيها القاضي الواحد تشكل عبئا عليه حين التعامل مع كل قضية على حدة.
ثانيا: الدور التدريبي لوزارة العدل في مجال الإصلاح الأسري..	1/ الدور التدريبي ضعيف. 2/ نظام إلزام المقبلين بحضور دورات كشرط لعقد النكاح غير مفعل حتى الآن.
ثالثا: طبيعة عمل مكتب الصلح..	أولا- الواقع: 1/ عدد أفراد ا لمكتب مناسب لطبيعة العمل. 2/ المؤهلات العلمية لأفراد المكتب غير متخصصة بالشأن الأسري. 3/ مدى تأثيرهم في الحد من ارتفاع معدلات الطلاق: متوسط رغم ضعف الإمكانات. ثانيا- متطلبات التطوير: 1/ تسهيل تعاون المكتب مع مؤسسات المجتمع الأخرى في قضايا الإصلاح. 2/ توفير دورات تسهم في تطوير مهارات أفراد المكتب في قضايا الإصلاح. 3/ تهيئة المكان المناسب لعمل المكتب بما يسهم في الحد من أجواء النزاع.
رابعا: مستوى التعاون بين المحكمة والمؤسسات الأخرى ذات العلاقة (جمعية التنمية الأسرية – إعلام المنطقة – الجامعة) للحد من ارتفاع معدلات الطلاق..	1- مستوى التعاون "ضعيف". 2- استعداد القضاة للتعاون " عالي ". 3- لم توجه دعوة رسمية لقضاة دائرة الأحوال الشخصية من المؤسسات الأخرى فيما يخص قضية الطلاق او الشأن الأسري.

من الجدول السابق يتضح الآتي:

1- يغلب على دور القاضي وأعضاء مكتب الصلح " الاجتهاد " في اتباع السبل المتاحة للحد من الطلاق أثناء النظر في القضايا بسبب ضعف التأهيل في الجانب الأسري.

2- ضعف الجانب التدريبي للقضاة بالرغم من وجود الإدارة العامة للخدمة الاجتماعية- وهي إحدى إدارات وزارة العدل المعنية بالشأن الاجتماعي –وقد يرجع هذا لاستئثار المحاكم الأخرى في المناطق الرئيسة في المملكة بهذا النوع من التدريب إذ تقام هذه الدورات في بعض المناطق وليس كلها – حسب الموقع الإلكتروني للإدارة.

3- تتفق النتائج مع دراسة (الشيعاني، 2015) التي توصلت إلى " ضعف دور المحاكم في التعامل مع مشكلة الطلاق "، ومع دراسة (الشقيرات، عودة، الرشود، 2016) و(الشراري، 2006) التي وضحت أن تدخل الأهل من أسباب الطلاق، إذ يرى القضاة أن استدعاء أطراف من أهل الزوجين – وفق الضعف المعرفي الاجتماعي في الشأن الأسري- ضعيف الأثر في حل الخلافات.

4- تتفق نتائج هذه المقابلة مع نتائج مقابلة مسؤولي جمعية التنمية الأسرية، وقيادات الجامعة التي وضحت ضعف التنسيق بين المؤسسات المختلفة للحد من ارتفاع معدلات الطلاق، بما فيها محكمة الأحوال الشخصية.

وبناء على عرض جميع إجابات الأسئلة السابقة يمكن القول بأن:

أسباب الطلاق كما تحددت من خلال الاستبانة ومقابلة مسؤولي جمعية التنمية الأسرية ومحكمة الأحوال الشخصية تشير بوضوح إلى أهمية الحل المعرفي الذي يتمثل في:

1- رفع الوعي (المعرفي) الأسري بشكل عام والحياة الزوجية بشكل خاص.
2- رفع الوعي (المعرفي) في طريقة التعاطي مع المعلومات المتداولة حول موضوع العلاقة بين الرجل والمرأة، مما ينتشر في المجتمع أو مما تبثه وسائل الإعلام.

وفي هذين الحلين يبرز الدور المهم لتكامل أدوار المؤسسات المعنية التي حددتها هذه الدراسة وضرورة التنسيق فيما بينها لتتحقق أهداف كل منها بالشكل المأمول.

التصور المقترح والنتائج

التصور المقترح للحد من ارتفاع معدلات الطلاق في منطقة الجوف:

بُني التصور المقترح اعتمادا على نتائج الدراسة (نتائج تشخيص الواقع المعروضة في الفصل السابق، وفي ضوء الدراسات السابقة والأدبيات ذات العلاقة بموضوع الدراسة) التي تركز على أهمية تكامل أدوار المؤسسات الاجتماعية لخدمة المجتمع وتحقيق أهدافه واستقراره. ويتكون التصور المقترح من العناصر التالية:

1- **فلسفة التصور المقترح:** تستند فلسفة هذا التصور على النظرية الوظيفية التي تركز على أهمية (الأمن والاستقرار الاجتماعي) القائمين على تكامل جهود وأدوار المؤسسات الاجتماعية لتحقيقهما.
2- **الهدف العام للتصور المقترح:** الحد من ارتفاع معدلات الطلاق في منطقة الجوف.
3- **منطلقات التصور المقترح:**

1. التوجه المستقبلي لرؤية المملكة 2030 لدعم استقرار الأسرة السعودية، إذ جاء فيها: " الأسرة هي نواة المجتمع، حيث أنها تمثل الحاضنة الأولى للأبناء والراعي الرئيس لاحتياجاتهم، والحامي للمجتمع من التفكك، لذلك سنواصل تطوير منظومة الخدمات الاجتماعية لتكون أكثر كفاءة وتمكينا وعدالة"
2. نتائج تشخيص واقع الطلاق في منطقة الجوف(الأسباب– طرق تعامل المؤسسات الاجتماعية في المنطقة مع مشكلة الطلاق – مدى التعاون والتنسيق بين تلك المؤسسات للحد من الطلاق) من خلال التطبيق الميداني للدراسة.
3. دراسة وتحليل الأطر النظرية والتطبيقية لمشكلة الطلاق المتمثلة بـ:

أ- الأدبيات التي تناولت مشكلة الطلاق والشأن الأسري بشكل عام (النظرية البنائية – النظرية التفاعلية).
ب- الدراسات السابقة ذات العلاقة بمشكلة الطلاق (أطرها النظرية – نتائجها – توصياتها)وتفسير النتائج في ضوئها لتحديد أهم أسباب الطلاق، ومن ثم تصنيفها وبناء التصور على أساس هذا التصنيف.

4- **مسوغات التصور المقترح:** تعد مشكلة الطلاق من المشكلات الاجتماعية المتعدية الأثر، فمن الفرد للأسرة للمجتمع بكل فئاته، تلقي آثار المشكلة بظلالها على مختلف مؤسسات المجتمع، إذ انها تشكل أعباءً وأضرارا مختلفة على كل من:

1. المؤسسات التربوية التعليمية المتمثلة بمدارس التعليم العام، والجامعات التي تعاني من مشكلات الرسوب والتسرب وتدني التحصيل الدراسي، ومشكلات سلوكية مختلفة النوع والدرجة.
2. يؤثر الطلاق على الأمن الاجتماعي من خلال معدلات الجريمة، الإدمان، ضعف الانتماء.
3. يؤثر الطلاق اقتصاد الدولة، إذ يكلفها ميزانيات يستوجب صرفها على المؤسسات ذات العلاقة، كالضمان الاجتماعي وغيرها.
4. يؤثر التفكك الأسري على مستوى التنمية المأمول في البلاد، إذ يقف حجر عثرة أمام رأس المال الاجتماعي.

5- أسس بناء التصور المقترح:

1. الالتزام بإطار المبادئ الإسلامية لتحقيق التكافل الاجتماعي..
2. الوعي بالتطلعات التنموية الحاضرة والمستقبلية في مختلف المجالات ودور المؤسسات الاجتماعية في تحقيقها.
3. استحضار أبعاد ثقافة المجتمع السعودي وربطها بدعم الاستقرار الأسري.
4. تفعيل دور الجامعة في خدمة المجتمع من جهة، وفي استلام زمام مبادرة التعاون والتنسيق بينها وبين المؤسسات الاجتماعية المختلفة.

6- مكونات التصور المقترح:

6- 1 أهداف الحد من الطلاق:

1. تنمية رأس المال الاجتماعي بضمان أفراد أسوياء أسرياً، قادرين على المشاركة في تنمية المجتمع.
2. الحفاظ على وحدة النسيج الاجتماعي باستقرار الأسرة.
3. رفع مستوى الأمن الاجتماعي بالحد من آثار الطلاق المختلفة(أمنيا، نفسيا، اقتصاديا، الخ).
4. التصدي لتحديات العولمة الإعلامية وتعزيز الهوية الثقافية للطالبات.

6- 2 مضامين التوعية الأسرية للحد من الطلاق للرجال والنساء على حد سواء:

أ- مضامين دينية: حقوق الزوج والزوجة الأسرية- حقوق الطفل- مفهوم القوامة- مفهوم الولاية- حق الذمة المالية للمرأة- أحكام الطلاق- أحكام الحضانة والنفقة.

ب- مضامين اجتماعية: أسس اختيار شريك الحياة- التخطيط للحياة الأسرية- الوعي بمتطلبات الجنس الآخر- تربية الأبناء ومتطلباتهم- دور الرجل والمرأة في التنمية الاجتماعية.

6- 3 دور المؤسسات الاجتماعية في المنطقة للحد من ارتفاع معدلات الطلاق:

تعد الجامعة من أهم المؤسسات القادرة على إحداث التغيير المأمول في المجتمع، إن لم تكن أهمها على الإطلاق، وتوصف في كثير من الأدبيات الاجتماعية بأنها محور قيادة المجتمع لتحقيق أهداف التنمية فضلا عن مجرد المشاركة، وبناء عليه صُمم التصور المقترح باعتبار (محورية) دور الجامعة في قيادة وخدمة المجتمع في كل دول العالم، وأهمية التنسيق بينها وبين المؤسسات الأخرى بشكل عام، والمؤسسات ذات العلاقة بالشأن الأسري بشكل خاص، كما في الشكل التالي:

كليات الجامعة

1/ كلية الشريعة والقانون: مشروع الخدمة الحقوقية

2/ كلية التربية
مركز الخدمات الاستشارية

3/ عمادة شؤون الطلاب والطالبات
ندوات –محاضرات-دورات –لشطر الطلاب والطالبات بالتعاون مع المؤسسات الأخرى

4/ استحداث دبلوم أسري يخدم حاجة المؤسسات الأخرى {تأهيل أعضاء- جمعية التنمية الأسرية – مكتب الصلح بالمحكمة }

5/ تنفيذ الأبحاث والمؤتمرات الخاصة بالمرأة ومتابعة توصياتها، وتوقيع مزيد من الشراكات مع {الجمعيات الأسرية – محكمة الأحوال الشخصية – المؤسسات الأعلامية في المنطقة }

المرجعية الإدارية للتنسيق بين الجامعة والمؤسسات الاجتماعية الاخرى

عمادة خدمة المجتمع

المضامين المقترحة للتعاون المشترك

مضامين دينية

- حقوق الزوج والزوجة الأسرية.
- حقوق الطفل.
- مفهوم القوامة.
- مفهوم الولاية
- حق الذمة المالية للمرأة.
- أحكام الحضانة والنفقة

مضامين اجتماعية

- أسس اختيار شريك الحياة
- التخطيط للحياة الأسرية
- الوعي بمتطلبات الجنس الآخر
- دور الرجل والمرأة في التنمية الاجتماعية

المؤسسات الاجتماعية ذات العلاقة

1. إعلام المنطقة

تحقيقات صحفية- مقابلات تخصصية- تعاون مع الجامعة لدعم أنشطتها عموماً، وتلك الخاصة بالمرأة- دعم التقارب بين الجامعة وأفراد المجتمع

2. جمعية التنمية الأسرية

- مزيد من أنشطة الشراكة مع كرسي الأميرة سارة بنت عبد الله
- تنفيذ دورات، محاضرات ، الاستشارات والأبحاث الخاصة بقضايا الأسرة والمرأة.

3. محكمة الأحوال الشخصية

- تفعيل رؤية الإدارة العامة للخدمات الاجتماعية التابعة لوزارة العدل.
- دعم مشروع (الخدمة الحقوقية) المقدم من كلية الشريعة والقانون.
- تقديم محاضرات وندوات تخصصية لطلاب وطالبات الجامعة.
- التعاون البحثي الاكاديمي بين المحكمة والجامعة

تصور مستقبلي لآلية التنسيق داخل وخارج الجامعة، يتم فيه:

أ- إعداد خطة استراتيجية يتم من خلالها تحديد آليات التعاون بين الجامعة بكل كلياتها وعمادتها من جهة، وبين مؤسسات المجتمع من جهة أخرى (الإعلام – جمعية التنمية الأسرية – محكمة الأحوال الشخصية)

ب- إعداد الخطة السنوية لعمادة خدمة المجتمع بناء على تحديد أهم القضايا المستهدفة لخدمة المجتمع، وبناء على ما يمكن أن تقدمه الكليات ذات العلاقة مع عمادة شؤون الطلاب والطالبات والكليات.

المشاريع المقترحة:

هي المشاريع التي يمكن تنفيذها من خلال الجامعة وتخدم أفراد المجتمع من فئتين:

أ- فئة الطلاب والطالبات ومنسوبو الجامعة (أعضاء هيئة التدريس والموظفين).

ب- فئة أفراد المجتمع من خلال التعاون مع المؤسسات الأخرى.

ويمكن عرضها كالتالي:

أولا: اعتماد دبلوم (الإرشاد الأسري)، وتحديد الكلية المشرفة عليه؛ وهو برنامج يقدم داخل الجامعة ويستهدف بالدرجة الأولى تأهيل المعنيين بالعمل في الشأن الأسري من أعضاء الجمعيات الأسرية، أو أعضاء مكاتب الصلح في المحاكم، وغيرهم من المهتمين بهذا المجال.

ثانيا- مشروع (الخدمة الحقوقية) تشرف عليه كلية الشريعة والقانون، ويتم تقديمه كالتالي:

داخل الجامعة :	خارج الجامعة (كخدمة مجتمع):
• خدمة الاستشارات القانونية لطلاب وطالبات ومنسوبي الجامعة، وخدمة التطوع في الترافع المجاني في المحكمة عن قضايا الشأن الأسري (الطلاق – الحضانة – النفقة – العنف الأسري.. الخ) يقدمها أساتذة قسم القانون، وطلاب وطالبات القانون بإشراف أساتذتهم لمن يحتاجها من منسوبي ومنسوبات الجامعة وطلابها.	• تقدم هذه الخدمة من قبل أعضاء هيئة التدريس المختصين،والطلاب والطالبات المميزين كخدمة اجتماعية بعدد ساعات معين بالتعاون مع جمعية التنمية الأسرية التي تستقبل حالات الطلاق من الراغبات بخدمة حقوقية.

ثالثا- مشروع (مركز الخدمات الاستشارية) تشرف عليه كلية التربية بالتعاون مع عمادة شؤون الطلاب والطالبات الممثل بوحدة الصحة الطلابية:

داخل الجامعة :	خارج الجامعة(كخدمة مجتمع)
• تُقدم خدمة الاستشارات النفسية والتربوية الخاصة بالأسرة داخل الجامعة، لمنسوبات الجامعة وطالباتها المتزوجات والمطلقات والأمهات.	• تُقدم خدمة الاستشارات النفسية والأسرية من قبل أعضاء هيئة التدريس المختصين– بعدد ساعات معين – لمن يرغب بها من الأزواج والزوجات والمطلقين والمطلقات من أفراد المجتمع بالتعاون مع جمعية التنمية الأسرية.. • يقدم هذه الخدمة بالتعاون مع محكمة الأحوال الشخصية فيما يخص عمل مكتب الصلح للنظر في إمكانية الصلح قبل وقوع الطلاق. • يقدم دورات تأهيلية لأفراد مكتب الصلح في مهارات الإصلاح بين الزوجين في ضوء طبيعة كل قضية وحال أطرافها.

رابعا- المحاضرات والندوات والدورات التوعوية على مستوى الجامعة ضمن خطة سنوية بحيث تغطي المضامين (الدينية والاجتماعية) المذكورة سابقا في هذا التصور، وتقدم:

داخل الجامعة	خارج الجامعة
• من خلال عمادة شؤون الطلاب والطالبات، على أن تنفذ في كلا الشطرين لضمان إشراك طلاب الجامعة ومنسوبيها في الشأن الأسري وعدم قصره على شطر الطالبات، باعتبار الرجل الطرف الأقوى اجتماعيا في قيادة الأسرة واتخاذ قرار الطلاق من جهة، ولإزالة الفجوة المعرفية بين التصور الذهني عن الزواج والطلاق ومتطلبات الرجل والمرأة في الحياة الأسرية بين كل من الرجل والمرأة، وبالتنسيق مع عمادة خدمة المجتمع لاستضافة المتخصصين من قضاة محكمة الأحوال الشخصية، والمستشارين الأسريين من ذوي الاختصاص من خارج الجامعة، وبالتنسيق مع الكليات ذات العلاقة من داخل الجامعة ككلية الشريعة والقانون فيما يخص الشؤون القانونية للأسرة.	• من خلال عمادة خدمة المجتمع لتقديم المحاضرات والدورات والندوات العامة من قبل أساتذة الجامعة المتخصصين (شرعيا– قانونيا – تربويا – نفسيا) في مؤسسات المجتمع الأخرى مثل جمعية التنمية الأسرية، إدارة التعليم العام.

خامسا- التعاون الإعلامي بين الجامعة وإعلام المنطقة الممثل بإعلاميي المنطقة والجهات الرسمية التي يتبعون لها سواء التقليدية منها والإلكترونية، لتفعيل الآتي:

أ- عرض أعمال وأنشطة الجامعة الخدمية للمجتمع من خلال الإعلام.

ب- الحصول على آراء أفراد المجتمع بأكبر قدر ممكن من خلال التفاعل الإلكتروني فيما تقدمه الجامعة، أو فيما ينتظر من الجامعة وأعضائها تقديمه من جهة أخرى.

ج- دعم التقارب بين الجامعة والمجتمع من خلال الدعم الإعلاني لخدمات الجامعة من قبل الإعلاميين لتحقيق أهداف الجامعة الاجتماعية.

د- دعم التقارب بين الإعلام وأعضاء هيئة التدريس من ذوي الخبرة والاختصاص لتقديم خبراتهم للمجتمع.

- **النتائج/ أولا- أهم أسباب الطلاق:** صنفت أهم أسباب الطلاق [اجتماعية– معرفية] وتمثلت بالآتي:

1- تدخل الآخرين في الحياة الأسرية للزوجين، مثل (الأهل- الأقارب- الأصدقاء)..

2- ضعف الدور التربوي والثقافي لمؤسسات المجتمع المختلفة (الأسرة- المدرسة- الجامعة- الجمعيات الأسرية) في تأهيل الشباب للزواج.".

3- ضعف التوافق النفسي بين الزوجين، مثل (إهمال الجانب العاطفي- الغيرة- الغرور.. الخ)..

4- ضعف الوعي بمتطلبات العلاقة الخاصة بين الزوجين.

5- تعاطي الزوج للمسكرات أو المخدرات.

6- الدور السلبي للإعلام (مسلسلات- أفلام- الخ) وانتشار وسائل التواصل (واتس أب- سناب تشات- الخ).

- **ثانيا- دور بعض المؤسسات الاجتماعية في الحد من معدلات الطلاق:**

1- يتحقق دور إعلام المنطقة للحد من ارتفاع معدلات الطلاق في الجوف بدرجة ضعيفة إذ بلغ المتوسط الحسابي لرأي أفراد المجتمع حول دور الإعلام 1.48 من 3 درجات على مقياس ليكرت الثلاثي، وكان الجانب الإعلاني عن الدورات المتعلقة بموضوع الأسرة والطلاق الدور الأبرز لإعلام المنطقة في موضوع الطلاق.

2- تؤدي جمعية التنمية الأسرية دورا متوسطا للحد من ارتفاع معدلات الطلاق في المنطقة، إذ تولي عناية خاصة في برامجها لفئة المطلقات والأسرة، أي أنها تنشط في الجانب العلاجي والتأهيلي للمطلقات، كما يشكل ضعف التنسيق بين الجمعية والمؤسسات الاجتماعية الأخرى أحد أبرز معوقات تحقيق أهدافها.

3- تؤدي الجامعة دورا متوسطا في القضايا المتعلقة بالأسرة للحد من ارتفاع معدلات الطلاق تتمثل في عدد من الأنشطة المتعلقة بالأسرة والمرأة بشكل خاص، وتظهر أبرز أشكالها في كرسي الأميرة سارة بنت عبدالله لأبحاث وتحديات المرأة وما نتج عنه من فعاليات ومؤتمرات وشراكات، وتمثلت أهم معوقات الجامعات في:

1) تفتقد الجامعة لمركز متخصص يعنى بالشأن الأسري، إضافة لغياب البرامج الأكاديمية المعنية بالإرشاد الأسري كالدبلومات.

2) تقتصر الفعاليات ذات العلاقة بالشأن الأسري في شطر الطالبات دون الطلاب، مما يبقي على الفجوة المعرفية حول الأسرة والطلاق بين المرأة والرجل.

3) لا تتضمن المقررات والأنشطة- الدورات والمحاضرات- المفردات ذات المفاهيم الشائكة التي يختلف حولها المرأة والرجل مثل(الولاية – القوامة).

4- يتراوح دور محكمة الأحوال الشخصية في الحد من مشكلة الطلاق ما بين ضعيف إلى متوسط إذ يتركز دورها في الإجراءات التنفيذية للإصلاح بين الزوجين قبل الطلاق، وهو دور اجتهادي من قبل القضاة وأعضاء مكتب الصلح في ظل ضعف الجانب التدريبي والتأهيلي لهم في الشأن الأسري.

- **ثالثا: مستوى التعاون بين المؤسسات الاجتماعية للحد من معدلات الطلاق.**

يعد التنسيق والتعاون بين المؤسسات الاجتماعية في المنطقة للحد من ارتفاع معدلا ت الطلاق تنسيقا ضعيفا، إذ يبرز تعاون محدود متمثلا ببعض الدورات بين الجامعة وجمعية التنمية الأسرية من خلال الشراكة بين كرسي الأميرة سارة بنت عبدالله والجمعية، ويكاد ينعدم بين محكمة الأحوال الشخصية، والجامعة، وإعلام المنطقة لمناقشة مثل هذه القضايا.

- **رابعا- نتج عن البحث تصور مقترح للحد من ارتفاع معدلات الطلاق في منطقة الجوف**: تستند فلسفته على أساس النظرية الوظيفية البنائية القائمة على ضرورة تكامل أدوار مؤسسات المجتمع المختلفة لتحقيق أمنه واستقراره. ويتكون من العناصر الآتية:

1/ فلسفة التصور المقترح. 2/ الهدف العام للتصور المقترح. 3/ منطلقات التصور المقترح.

4/ مسوغات التصور المقترح. 5/ أسس بناء التصور المقترح. 6/ مكونات التصور المقترح.

التوصيات والمقترحات

1- تطبيق التصور المقترح الذي توصلت إليه الدراسة.
2- ضرورة اضطلاع الجامعة بدورها المأمول في الحد من هذه المشكلة حسب محورية دورها في التصور المقترح.
3- العمل على التنسيق بين المؤسسات الاجتماعية المعنية في الحد من مشكلة الطلاق.
4- ضرورة التركيز على التوعية المعرفية والاجتماعية للشباب من خلال الجامعة والإعلام.
5- تقويم التصور المقترح الذي قدمته الدراسة والوقوف على نقاط القوة والضعف في تطبيقه.
6- إجراء دراسات مماثلة للكشف عن متطلبات تطوير جمعيات التنمية الأسرية والمحاكم للحد من مشكلة الطلاق.

قائمة المراجع

أولاً- الكتب والأبحاث:

1- الأمين، أميرة أنور أحمد (2011). الطلاق الأسباب وطرق العلاج، أكاديمية نايف للعلوم الأمنية: (30): 344- 360.
2- الخطيب، سلوى (2009). "التغيرات الاجتماعية وأثرها على ارتفاع معدلات الطلاق في المملكة العربية من وجهة نظر المرأة السعودية"، مجلة جامعة الملك عبد العزيز: 17(1): 165- 180.
3- الدهيشي، عبدالمجيد عبدالعزيز(1429). مكاتب الصلح ودورها في خدمة الأسرة، ورقة عمل مقدمة لندوة " الأسرة السعودية والتغيرات المعاصرة" في 7/ 5/ 1429.
4- الرديعان، خالد عمر(2008): "طلاق ما قبل الزفاف أسبابه وسمات المطلقين"، مركز بحوث كلية جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية.
5- الرشود، راشد عبد الله مبارك (2010). "محاكم الأحوال الشخصية في نظام القضاء السعودي"، رسالة ماجستير في العدالة الجنائية، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، قسم العدالة الجنائية.
6- الزكي، أحمد عبدالفتاح(2007). "دور التعليم الجامعي في خدمة المجتمع بمحافظة دمياط رؤية تحليلية" مجلة كلية التربية بالزقازيق 157- 202
7- الشقيرات وأخرون: الح (2016). "ظاهرة الطلاق في منطقة الجوف- الأسباب والحلول (دراسة ميدانية)". مجلة البحوث الإسلامية، (7).

8- الشميمري، فهد عبدالرحمن (2010). التربية الإعلامية " كيف نتعامل مع الإعلام؟"، الرياض، السعودية.
9- الشيعاني، محمد حسين (2015): "ظاهرة الطلاق البائن في المملكة " دراسة فقهية تحليلية ميدانية " على منطقة مكة المكرمة"، رسالة دكتوراه من أكاديمية الدراسة الإسلامية، جامعة مالايا، كوالالمبور.
10- الطارقي، عبدالله؛ وآل درعان، علي (2015). "الطلاق بين العقد والدخلة من وجهة نظر المطلقين والمطلقات في محافظة جدة". جمعية المودة للتنمية الأسرية بمكة المكرمة.
11- العساف، صالح (2010). المدخل إلى البحث في العلوم السلوكية. الرياض: دار الزهراء
12- العطار، إقبال وعمران، تغريد(2015). "التصورات الذهنية لدى الطالبات الجامعيات حول شريك الحياة والتغيرات المتوقع أن تطرأ عليها"، ملتقى الأسرة السعودية في عام 1445 رؤية استشرافية، 16/ 6/ 1436
13- العمري، سليمان محمد (2009).ظاهرة الطلاق في المجتمع السعودي "دراسة تشخيصية"، الرياض.
14- محمد، منتصر علام (2014)."الطلاق: أسبابه وآثاره وطرق الحد منه"، مركز الوفاق الإنمائي للدراسات والبحوث والتدريب، جامعة عين شمس، القاهرة.
15- نوفل، محمد نبيل (1992). "التربية الإسلامية بين الأصالة والمعاصرة: الأسس الفلسفية والنفسية والمعرفية لمنهاج التربية الإسلامية"، مجلة التربية: 1 (76).
16- وزارة التعليم، وكالة الوزارة للتخطيط والمعلومات (2013): الوظيفة الثالثة للمجتمع.، الرياض
17- اليوسف، عبد الله عبد العزيز (2008). البرامج الاصطلاحية والتأهيلية في المؤسسات الاصطلاحية بالمملكة العربية السعودية، مركز البحوث والدراسات، الرياض.

ثانياً- المراجع الإلكترونية:

- جمعية التنمية الأسرية بمنطقة الجوف http:// www.tawad.org.sa/
- دليل الجمعيات الخيرية حسب موقع وزارة العمل والتنمية الاجتماعية، 1435
- الزيد، عبدالعزيز (2014): مكاتب المصالحة، لقاء في صحيفة عكاظ مع مدير عام الإدارة العامة للصلح والتحكيم http:// okaz.com.sa/ article/ 898380
- صحيفة اليوم الاثنين 23 مايو 2016 http:// www.3alyoum.com/ news/ a/
- صحيفة سبق (2016). السعودية السادسة عربيا في معدل الطلاق، تم استرجاعه في 22/ 3/ 2018 على الرابط https:// sabq.org/ %D8%A5%D9%86%D9%81%D9%88%D8%AC%D8%B1%D8%A7%D9%
- صحيفة عكاظ الاثنين 6 مارس2017 تاريخ الاسترجاع11/ 6/ 2017 http:// okaz.com.sa/ article/ 1531563
- صفحة الإدارة العامة للخدمة الاجتماعية على موقع وزارة العدل، تاريخ الاسترجاع11/ 6/ 2017
- صفحة الإدارة العامة للقضايا الأسرية على موقع وزارة العدل، تاريخ الاسترجاع11/ 6/ 2017
- https:// weedoo.tech/ %D8%A5%D8%AD%D8%B5%D8%A7%D8%A6%D9%8A%D8
- اللائحة التنظيمية لمراكز الإرشاد الأسري، ملف pdf على الرابط https:// sd.mlsd.gov.sa/ sites/ default/ files/ 52_KTME.pdf
- محاكم الأحوال الشخصية، موقع وزارة العدل https:// www.moj.gov.sa/ ar- sa/ Courts/ Pages/ personallyCourt.aspx
- مركز الأبحاث الواعدة في البحوث الاجتماعية ودراسات المرأة، جامعة الأميرة نورة http:// www.pnu.edu.sa/ arr/ centers/ PRC/ Pages/ About/ Overview.aspx

- مركز الاستشارات الأسرية في جامعة الأميرة نورة http:// www.pnu.edu.sa/ arr/ centers/ FCC/ Pages/ About/ About.aspx
- المقرن، سطام (2014). عن "ظاهرة الطلاق" في المجتمع السعودي، تم استرجاعه في 18/ 4/ 2018 على الرابط https:// www.alwatan.com.sa/ article/ 23637/
- موقع جمعية التنمية الأسرية بالجوف http:// www.tawad.org.sa/
- موقع وزارة العدل / محليات/ وزارة- العدل- 4- محاكم- جديدة- للأحوال- الشخصية- تباشر- أعمالها https:// www.moj.gov.sa/ ar/ Ministry/ Departments/ Pages/ JSocialAffairs.aspx
- موقع وزارة العدل السعودية، https:// www.moj.gov.sa/ ar/ Ministry/ Courts/ Pages/ WomenRights.aspx
- موقع وزارة العمل https:// mlsd.gov.sa/
- وثيقة رؤية المملكة2030pdfعلى الرابط https:// www.vision2030.gov.sa/ sites/ default/ files/ report/ Saudi_Vision2030_AR_2017.pdf